كتاب مفتوح من القطاع الخاص اللبناني الى نواب الأمة

بيروت في ٢٤ شباط،٢٠٢٢

كتاب مفتوح من القطاع الخاص اللبناني الى نواب الأمة:

نطالبكم بعدم تحويل الموازنة العامة المقترحة الى خطة ممنهجة لإعدام الاقتصاد الشرعي والمواطن الصالح.

حضرات السيدات والسادة ممثلي الأمة،

لا وجود لقطاع خاص "شرعي" من دون دولة عادلة و قوية، ولا مستقبل لاي دولة دون قطاع خاص ممتثل للقوانين و للانظمة كافة، ولا استمرارية لدولة من دون احترام المواطن الصالح الذي يعي تماما مسؤولياته وواجباته الوطنية.

في هذه اللحظة المصيرية من تاريخ لبنان الحديث، يناشد القطاع الخاص اللبناني "الشرعي" مجلسكم الكريم المؤتمن على مصالح المؤسسات والمواطنين على حد سواء لتحمل مسؤولياته تجاه شعب اصبح، بفعل السياسات الخاطئة المتعاقبة، من الافقر عالمياً خلال اقل من عامين.

ان اقرار موازنة عامة لدولة تعثرت من كثرة الفساد والهدر والانفاق غير المنتج هو حاجة ملحة لا بل مسؤولية وطنية يتحملها الجميع. وان الضرورة اليوم لا تكمن في وضع موازنة محاسبية فحسب، بل يجب ان يترافق مشروع الموازنة العامة مع آلية تنفيذ لخطة تعافٍ مالي اقتصادي واجتماعي للمديّين المتوسط والبعيد ضمانةً لحقوق المواطنين ولعيشهم الكريم و تأمينا للعدالة بينهم.

السادة النواب الكرام،

ان القطاع الخاص اللبناني "الشرعي" يلفظ انفاسه الاخيرة اليوم، و لا يمكنكم ان تقفوا موقف المتفرج امام كارثة وطنية بهذا الحجم.

ان السياسات الاقتصادية الخاطئة قد اوصلت البلاد والعباد الى الانهيار الذي كبد اصحاب العمل كما العمال اكثر من ٨٠٪ من رأسمالهم وحجم اعمالهم ومدخراتهم وتعويضاتهم وادى الى هجرة قسرية للشباب والادمغة والكفاءات الوطنية .

وها هو اليوم مشروع موازنة ٢٠٢٢ يعيد اخطاء الامس عبر تحميل الاقتصاد "الشرعي" والمواطنين الصالحين الملتزمين تطبيق القوانين المرعية الإجراء، وزر تقاعس الدولة عن حسن ادارة مؤسساتها وماليتها العامة، كما تقاعسها عن اقرار وتطبيق الاصلاحات البنيوية المطلوبة والقضاء على الاقتصاد غير الشرعي عبرمنع التهريب والتهرب الضريبي والجمركي. فهذه الممارسات التي أفقدت خزينة الدولة ما يقارب ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً على مدى السنوات الماضية هي مشكلة جوهرية، ويكفي مقارنة فواتير الاستيراد في لبنان بفواتير التصدير في بلد المنشأ لتتبين فظاعة التهريب و ضخامة حجمه. وبالتالي فأن اي قرار يرفع الضرائب والدولار الجمركي بشكل عشوائي دون معالجة هذه الآفات سيعظّم من خسائر المؤسسات المسجلة اصولاً و التي تشكّل أساس الصحن الضريبي، كما يهدّد مئات آلاف الوظائف والعائلات اللبنانية.

ان ما هومطلوب اليوم للخروج من الأزمة المالية الوجودية الطاحنة هو اعتماد سياسات اقتصادية تؤسس لإطلاق عجلة النموالحقيقي الشمولي و المتوازن وخلق الوظائف ممّا سينعكس إيجابا على إيرادات الدولة، وليس العكس. كما من الضروري إقرار تصوّر عصري وواضح للإصلاح الضريبي الشامل الهادف للمواءمة بين متطلبات العدالة الإجتماعية من جهة وتشجيع النمو وحركة الاستثمار الخاص من جهة أخرى، وليس عبر فرض زيادات عشوائية وغير مدروسة للرسوم والضرائب.

وعلى ذلك، فان القطاع الخاص اللبناني "الشرعي" يعلن

- أولاً: رفضه رفع الدولار الجمركي وربطه بسعر منصة صيرفة المتحرك فيما
  -الدولار المصرفي لا يزال على سعر ٨٠٠٠ ليرة.
  -التهريب على الحدود غير الشرعية مستمر.
  -التهرب من دفع الرسوم على الحدود الشرعية متواصل.

- ثانياً: رفضه عدم رفع الشطور المعفية من الضرائب في الاجر الخاضع للضريبة.

- ثالثاً: رفضه رفع نسب الاقتطاعات والضرائب على عائدات المهن الحرة وارباح الشركات.

- رابعاً: رفضه تفويض الحكومة او وزير المال بصلاحيات تشريعية استثنائية ما يشكل خرقا فاضحاً لمبدأ فصل السلطات.

- خامساً: رفضه السلفة الاضافية لمؤسسة كهرباء لبنان دون وجود خطة لإصلاح قطاع الكهرباء تكون شاملة وموثوقة وقابلة للتطبيق.

- سادسا: رفضه ليلرة الودائع المصرفية مما يشرع للمصارف العاملة بعدم الالتزام بتسديد الودائع القديمة بنفس عملة الايداع

ولذلك يطلب القطاع الخاص اللبناني "الشرعي" من مجلس النواب الضغط على الحكومة والعمل معها على إعلان حالة طوارىء اقتصادية يتمّ خلالها بذل كلّ الجهود لمعالجة الأولويات التالية قبل المضي قدماً بإقرار هذه الموازنة:

- اجراءات فورية وصارمة لتقليص قطاع الأعمال "غير الشرعي" وإخضاع كافة المؤسسات للأنظمة المالية والضريبية المرعية الإجراء، ولاسيما عبر إلزامها بالتسجيل في الدوائر المالية المختصة بهدف الاستحصال على رقم مالي مثل سائر المؤسسات الأخرى المسجلّة؛ والعمل على مكافحة التهرب الضريبي وتبييض الاموال.

- ضبط الحدود لوقف التجارة عبر المعابر غير الشرعية.

- تطبيق إجراءات للقضاء على التهرب الجمركي والمؤسسات الوهمية والفواتير الوهمية، واعتماد انظمة دولية لمراقبة الفواتير التجارية للاستيراد.

-تطبيق القانون لجهة منع التعديات على الاملاك العامة و البحرية واعادة تقييم الغرامات لتتناسب مع الواقع الحالي

- إقرار خطة للتعافي المالي والاقتصادي في إطار برنامج مع صندوق النقد الدولي، تتضمّن الركائز الأساسية التالية: (١) تصحيح المالية العامة عبر إعادة هيكلة الإنفاق وإصلاح ضريبي شامل وإعادة هيكلة الدين العام لتأمين استدامته؛ (٢) توحيد سعر الصرف ومعالجة الخسائر في القطاع المصرفي و في مصرف لبنان؛ (٣) تطوير إطار قانوني لإعادة هيكلة المصارف؛ (٤) اقرار قانون عادل لتقييد حركة رؤوس الاموال (Capital Control).

- إقرار خطة إجتماعية طارئة لحماية الفئات الأكثر فقراً.

- تنفيذ خطة طوارىء لإصلاح أوضاع الضمان الاجتماعي ودفع مستحقات الدولة لصندوق الضمان الاجتماعي وللمستشفيات.

- تشريع قانون استقلالية القضاء، وقوانين منع تضارب المصالح، والمراجعة العاجلة لقانون السرية المصرفية بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية كمدخل أساسي لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والحوكمة والمحاسبة.

- وضع تشريعات لدعم وتشجيع القطاعات الانتاجية والتصدير، وتشريع حوافز للمستثمرين اللبنانيين والاجانب لتشجيعهم على ادخال العملة الصعبة الى البلد.

- معالجة موضوع شركات التأمين والمؤمن عليهم المرتبط بجريمة إنفجار مرفأ بيروت.

- إلزام القطاع المصرفي بالتعاون مع مصرف لبنان لتمكين الموظف من الحصول على كامل راتبه المدفوع بالليرة اللبنانية نقداً، لحين أنتظام العمل المصرفي ووجود حل مالي سليم ومستدام والإنطلاق إلى نظام دفع إلكتوني ممكنن.

- التصويت الالكتروني في الهيئة العامة و جلسات علنية للجان النيابية.

و تشكل هذه المطالب خطوات اساسية سريعة لتليها اجراءات اصلاحية اوسع تشمل القضايا التالية:

- اعادة هيكلة القطاع العام بشقيه التنظيمي والموارد البشرية، وتنفيذ مشروع الحوكمة الالكترونية.

- تعزيز تشريعات الحماية الإجتماعية وخصوصاً للسيدات والأطفال،

- تطبيق قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

- تعزيز دور البلديات واقرار اللامركزية الإدارية.

واللائحة تطول لصون حقوق المواطن الصالح والقطاع الخاص اللبناني الشرعي واعادة بناء دولة المؤسسات.

و عليه، فاننا كممثلين للقطاع الخاص اللبناني "الشرعي" نجد ان الموازنة العامة المطروحة لعام ٢٠٢٢ ليست على مستوى المخاطرالوجودية الحالية وهي خالية من اي اعتراف بالواقع الاقتصادي والمالي والاجتماعي المأساوي الذي نعيشه.

كما نرى ايضا ان الموازنة العامة المقترحة للعام ٢٠٢٢ هي غير عادلة و تستفيض في زيادة الرسوم والضرائب غير المباشرة بشكل واسع ما سيدفع الى مزيد من الانكماش الاقتصادي والفقر، كما انها مفصولة عن خطة تعافي ونهوض شاملة متوسطة الأمد.

ان القطاع الخاص اللبناني "الشرعي"، المؤمن بالدولة القوية التي تبسط سلطتها على كامل اراضيها وتضفي شرعيتها على مؤسساتها كافة، يدعو جميع المسؤولين كما نواب الامة لتصحيح الخلل في الموازنة المقترحة، كما يدعو ايضا الى القضاء على الاقتصاد غير الشرعي بكافة اشكاله، ويحث على البدء بالاصلاحات فوراً قبل اعدام الاقتصاد "الشرعي" و تغييب المواطن الصالح لحساب الاقتصاد غير الشرعي.

ختاما، فان القطاع الخاص اللبناني "الشرعي" يحذر من مغبة تمرير هذه الموازنة بصيغتها المقترحة اليوم، والتي ستدمر ما تبقى من تطلعاتنا لأعادة بناء الثقة بين الدولة المسؤولة من جهة والقطاع الخاص "الشرعي" والمواطن الصالح من جهة اخرى.

فالمطلوب اليوم ان نعي جميعا و نعمل صادقين لتكون الأولوية في اقرار الأصلاحات الجذرية أولاً لاعادة انعاش الاقتصاد الوطني و تأمين استمرارية الدولة و مؤسساتها

وتفضّلوا بقبول الاحترام،